فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
E-mail: bahrain@compuserve.com, **web site**: www.vob.org

العدد ٢٤٦ - يوليو ٢٠٠٣، ربيع الثاني/رجمادى الاول ١٤٢٤ هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

نحو صياغة جديدة لمشروع نضال وطني لوقف جرائم العائلة الحاكمة

بعض تطورات الشهر الماضي يهدف لفرض واقع جديد بشكل تدريجي، يتمثل بوضع المزيد من القوانين القمعية موضع التنفيذ، بعد ان استنفذ النظام ما في جعبته من "اصلاحات". الامر الذي يشجع العائلة الخليفية على البدء بتنفيذ سياسة العصا الغليظة شعورها بنجاح مشروع التجنيس السياسي وقربه من الانتهاء، ووصول حالة التخدير الى اقصى غاياتها. ويمكن استيعاب ابعاد المشروع الخليفي الجديد بالنظر الى ما حققه من سيطرة على الوضع، ليس بتقديم تنازلات حقيقية للشعب، بل بانتهاج اساليب جديدة تستهدف القضاء على روح التضحية والخشية من المواجهة السياسية. وحيث ان النظام يدرك خطورة الوضع اذا ما انطلق مشروع سياسي معارض لا يقتصر على اصدار بيانات الشجب والاستنكار، بل يمارس العمل السياسي والاعلامي والنفسي بشتى اساليبه الفاعلة التي تحاصر الحكم وتكشف هويته للعالم. فمنذ فرض مشروع ميثاق الملك، سادت ثقافة جديدة التزم بعض الرموز السياسية بموجبها بعدد من الامور من بينها: تحاشي ما يزعج الملك وحاشيته والعائلة الحاكمة عموما، منع قيام معارضة صارخة تحرج السلطة وتمنع تطبيع العلاقة مع النظام، تحاشي القطيعة مع الشيخ حمد الذي يعتبره البعض رائد الاصلاح السياسي، اعادة تغيير لغة الخطاب السياسي ليصبح اكثر انسجاما مع رغبات الحكم، والتخلي عن مصطلحات المعارضة في السابق التي كانت تعكس حالة التوتر السياسي والحقوقي والامني في البلاد، وتكريس الشعور بضرورة السعي للاصلاح من الداخل. وتفاوتت قناعت المواطنين بمدى جدوى هذه السياسات خصوصا بعد اقدام الشيخ حمد على الغاء دستور البلاد الشرعي وفرض دستوره الخاص الذي وضعه ليناسب وضعه الشخصي متجاهلا المطالب الشعبية العادلة التي كانت عنوان االانتفاضة.

منذ ان حل الشيخ حمد دستور البلاد الشرعي وفرض دستوره الخاص، كانت التساؤلات تدور حول مدى قدرته على الاستمرار في تجاوز الارادة الشعبية، غير انه سرعان ما اتضحت وسائله للاستمرار في ذلك التجاوز، معتمدا على التخدير بالاساليب التي اصبحت الآن مألوفة، وهو الآن يراهن على عدد من الامور لاستمرار مشروعه: اولها: ان الزمن لصالحه، فكلما استمر الصمت تراجعت الرغبة خصوصا لدى العناصر القيادية التاريخية في المغامرة التي ينطوي عليها تحريك الوضع، وثانيا ان الكثير من الناشطين السياسيين اصبحوا مشغولين بالعمل في الاطر الجديدة التي سمح النظام بالعمل من خلالها مثل الجمعيات والمؤسسات المهنية والمساجد، ويصعب على الكثيرين منهم المغامرة بما لديهم من "مكتسبات"، وهذا شعور يصعب ازالته، وثالثها: ان سياستها التفريقية تساهم بشكل مباشر في اضعاف الاتفاق على تقوية عزم المعارضة واتخاذ مواقف نضالية شديدة. ويمكن ملاحظة تأثير تلك السياسة على خطاب المعارضة بشكل واضح، فما تزال تلك الفصائل ملتزمة بلغة النظام عموما، فهي تتحدث عن" ضرورة دعم المشروع الاصلاحي الذي يقوده الملك"، و تستعمل لغة وديعة جدا للتعبير عن امتعاضها من بعض الممارسات اوالسياسات او القوانين، وتتحاشى لغة المعارضات في العالم التي تخاطب حكوماتها بلغة حازمة وتهدد بالمظاهرات والاعتصامات والاضرابات، وتتصل بالمنظمات العالمية، وترد على خطابات الملوك والرؤساء بلغة سياسية حازمة. فقد ارتبط في اللاشعور العام ان تصعيد لهجة الخطاب السياسي يعني العودة الى حالة العنف، وهي مقولة لا تدعمها وقائع التاريخ. فالعنف لم يحدث الا في السنوات الخمس الاخيرة من ربع القرن الذي أعقب تعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني في العام ١٩٧٥. اما قبل ذلك فكان الوضع السياسي متأزما، وكانت القطيعة بين الشعب والعائلة الخليفية هي السمة العامة للوضع السياسي، ولم يحدث عنف يذكر الا من قبل جهاز التعذيب الذي كان يدار من قبل الشيخ خليفة وايان هندرسون.

ونتيجة لهذا الوضع، ادركت العائلة الخليفية ان بامكانها البدء بتنفيذ القوانين القمعية التي اصدرتها في العامين الماضيين، ابتداء بتفعيل دستور الملك مرورا بحماية المعذبين وقانون الصحافة وقانون امن الدولة الجديد. وتعتقد العائلة الحاكمة انها انتهت من ملف التجنيس السياسي، وتمكنت من تغيير التركيبة السكانية للبلاد، وبالتالي فليس هناك ما تخشى عليه من المواطنين. كما تمكنت من غرس بذور الشقاق بين فصائل المعارضة بطرح قوانين مثيرة للجدل للاحوال الشخصية، ونجحت في استثارة العواطف على اسس ايديولوجية ودينية. ولذلك فعندما سقط نظام صدام حسين كان الوضع في البحرين مهيأ لتفادي اي انعكاس سلبي على النظام نتيجة لذلك الزلزال الرهيب. بينما كان الوضع مختلفا تماما عندما سقط نظام الشاه في ايران قبل ربع قرن. يومها كان الوضع في البحرين مهيأ للتحرك السياسي، فحدث ذلك وعاشت العائلة الخليفية واحدة من أشد الحقب التاريخية سوادا، حيث انكشفت حقائقها امام العالم واستطاع شعب البحرين ايصال صوته بجدارة الى كل مكان.

والسؤال هنا: هل حسمت المعركة لصالح آل خليفة في البحرين؟ ان من المؤكد ان الشيخ حمد يحظى بدعم امريكي وبريطاني خصوصا انه استطاع تسويق مشروعه التخريبي بلغة تناسب عقلية الغرب، فيما ساهم الصمت العام من قبل المعارضة (وهو صمت حقيقي بغض النظر عن الاصوات التي ترتفع بخجل ازاء القضايا المهمة) في تأكيد مقولة الاصلاح في البلاد. فما دامت المعارضة نفسها تعترف بهذا الاصلاح، فلماذا يتدخل حلفاء آل خليفة للضغط عليهم؟ ان الصمت المطبق عمليا على الساحة البحرينية هو احد اهداف الآلة الاعلامية التي تبث دعاياتها وسمومها للناس وللعالم. ولا يقلل من سلبية هذا الصمت بعض الضجيج الذي يثار بين الحين والآخر ضد هذا الوزير او ذاك، فهذه الاثارات، هي الاخرى، تصب لصالح النظام، اذ يظهر للعالم وجود قدر من الديمقراطية والمحاسبة الشعبية، وهي الامور التي يريد النظام بثها على اوسع نطاق. فما دام هناك التزام باللغة التي فرضها النظام والاسلوب الذي يسمح به في التعاطي مع القضايا السياسية، فان النظام هو المستفيد اولا واخيرا من الوضع. وما لا تريده العائلة الحاكمة ان يحدث اضطراب سياسي حقيقي، كخروج مسيرة حاشدة ترفع شعارات تطالب باستقالة رئيس الوزراء ومحاكمة المعذبين واسقاط دستور الملك، وتهتف ضد اساليب التضليل والتزييف وتتنصل من ميثاق الملك وتندد بسياسات التخدير، وتطالب العالم بالتدخل لوقف جريمة الابادة الثقافية. هذه العناوين، اذا ما رفعت كشعارات سياسية، سواء بالكتابة على الحيطان، او في المنشورات، او في المسيرات التي تخرج بشكل منتظم، سوف تشكل ثقافة جديدة وتكشف زيف المشروع السياسي الذي فرضه الشيخ حمد على الشعب. وبدون ذلك لن يكون هناك سوى فقاعات كلامية تفيد النظام اكثر مما تضره. وتعكس تأكيدات وزير الاعلام بانه ماض في تنفيذ قانون الصحافة على وسائل الاعلام المحلية ثقة العائلة الحاكمة بان التخدير حقق اهدافه، وان الوضع مهيأ لتنفيذ القوانين التعسفية التي تبدأ بسحب الهامش الضيق من حرية التعبير. عنوان المعركة يجب ان يتضح في اذهان الجميع، بان شعب البحرين يبحث عن حرية حقيقية وليست تلفيقية مشوشة، تلك الحرية تبدأ باعادة العمل بدستور البلاد الشرعي، واسقاط كافة الاجراءات التي تمت بناء على ميثاق الملك الذي تنصل هو شخصيا منه بعد ان اخلف الوعود التي التزم به كشرط لاقرار الميثاق. هذه المعركة مستمرة، وفي الوقت الذي تشعر فيه العائلة الخليفية الحاكمة بانها ربما نجحت في تمرير مشروع الابادة الثقافية عن طريق التجنيس السياسي، فان المواطنين اصبحوا، من جانبهم، اكثر وعيا لتلك الخطط، واشد اصرارا على العودة للنضال السلمي الشامل لوقف جرائم العائلة الحاكمة بحق شعب البحرين. وما يحتاجه الشعب معارضة فاعلة تركز على القضايا الجوهرية وترفض ال الانخراط في المشروع التخريبي للعائلة الحاكمة.

لا للتراجع، وحذار من التطبيع

منذ تولّي الشيخ خليفة بن سلمان رئاسة الوزراء وهو يسعى من خلال نفوذه أن يهمّش المعارضة بشكل مباشر، لكن الإصرار الشعبي ونجاح المعارضة في توصيل صوتها إلى منابر عالمية مختلفة، قدّرت ودعمت مطالب وتوجهات الحركة المطلبية، أفشل ذلك التوجه. بعد الضغط الشعبي والدعم العالمي، اضطر الحكم للتنازل عن مبدأ التعاطي مع المطالب الشعبية من بعد عسكري وامني وبدأ أسلوبا جديداً مبنيا على التقنين والتطبيع.

لقد حاول أمير البلاد السابق، بإيعاز وتوجيه من أخيه رئيس الوزراء، بأن يلتف حول المطالب الشعبية بتفعيل الدستور وعودة الحياة البرلمانية الحقيقية، فأنشأ مجلسا مكوناً من الموالين، سمّاه مجلس الشورى وطرحه كبديل للبرلمان. وقد لاقى هذا المجلس الفشل الذريع بسبب عدم قبول الشعب به ومقاطعتهم وإستهجانهم لأعضائه المعينين. وحاول رئيس الوزراء تطوير المجلس بتحسين اختيار الأعضاء وإدخال بعض التكنوقراط حتى إنه طرح في نهاية دورة ١٩٩٨م بأن الدورات المستقبلية لهذا المجلس ستشهد انتخاب نصف أعضائه.

وقد كان للشيخ خليفة بن سلمان ما أراد وبشكل أفضل حقق لابن أخيه الشيخ حمد تطلعاته الشخصية بأن يحصر الإمارة في نسله وينصّب نفسه ملكا ويتجاوز المطالب الشعبية، فأتت فكرة مجلس الشورى نصف المنتخب، ولكن ب ٨٠ عضواً بدلاً من ٤٠. لقد صيغ دستور الملك بطريقة التفافية تعمل على إحباط أي محاولة للتغيير من قبل المجلس المنتخب كما سلب التشريع والرقابة، وصار ظاهرة صوتية ترهق الميزانية انتفع بها الانتهازيون بغية تحقيق منافع شخصية ووجاهة، وهذا ما يطمح لتأسيسه خليفة بن سلمان، بأن يسعى النواب وراء المكاسب والمنافع، وقد كان ذلك جلياً عند ما أعاد المجلسين مراجعة ميزانيتهما للسنة القادمة قاربت ٣ مليون دينار(للمجلسين) تصرف على الأعضاء من علاوة سيارة ومكتب وسفر.

لقد نجح رئيس الوزراء في خلق النفعية حتى في المنتخبين من قبل بعض شرائح الشعب. إن ما يحاول النظام عمله هذه الأيام، وبمساعدة بعض الكتاب والصحفيين والمؤسسات الأهلية، التطبيع مع مجالس الملك، وخصوصا الجزء المنتخب منها، بغية فرض الأمر الواقع وكسر حالة الجمود في التعاطي مع أعضائه. بدأ ذلك بغياب الرؤية الواضحة في التعاطي مع النواب ومن ثم استقبالهم في المجالس ثم دعوتهم لحضور الاحتفالات تبعتها مشاركتهم بشكل فاعل في المنتديات، خصوصا تلك التي تحمل الصفة الوطنية والشأن العام. "ما هذا البرلمان الذي جاهدنا من اجله" هذا كان آخر موقف لسماحة الشيخ عبدالأمير الجمري بعد الإعلان عن دستور المنحة. لقد صدق أبو جميل، فرّج الله عنه وعافاه.

يا جماهير شعبنا الأبي:

لا يمكن أن يقنعكم أحد بأن المجلس المشوه هو أقصى ما يمكنكم أن تحصلوا عليه الآن وان عليكم القبول به على علاته ونواقصه. لقد كان لديكم دستور عقدي توافقتم مع الحاكم بشأنه ولا يمكن القبول بأقل منه. كان لديكم مجلس منتخب له قدر كبير من الصلاحيات التشريعية والرقابية محميٌ بذلك الدستور، ولا يمكن التعاطي، بأي صورة من الصور، بأقل منه. أين ما يحاول النظام أن يعطيكم اياه مقارنة بما كان لديكم؟ لقد ضحيتم وعانيتم وقدمتم القرابين من اجل حياة أفضل يحكمها دستور شعبي وبرلمان حقيقي. ان دستور الملك ليس دستورا شعبيا، والمجلس المنتخب ليس برلمانا وإن حاول البعض أن يعطيه هذه التسمية. أنه مجلس يأتمر بما تمليه الحكومة والملك ولا يستطيع ان يقدم غير الرغبات رجاء النظر فيها، فبئس به من مجلسٍ يكرّس سلطة الحاكم ويضعف دور الشعب وتمررٍ عن طريقه كل القوانين التي لا تصب في مصلحة الشعب بل في مصلحة خليفة بن سلمان. إن إستمرار أعضاء المجلس في انتفاعهم بالمكرمات على حساب المصلحة الشعبية يساهم في تكريس الواقع الخاطئ ويؤدي الى تعقيد الأمر، والمجلس المسخ أمرٌ لا يمكن القبول به، وأقل ما يمكن عمله هو عدم التطبيع معهم بأي صورة كانت وحذار من أن يحوّلوا إلى نواب خدمات يحققون منها بعض الرصيد الاجتماعي ويثبتون من خلالها مواقعهم. كان الأجدر بهم أن لا يضعفوا التوجه الشعبي وأن يقفوا إلى جانبه لكنهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حققوا للحكم أحلامه وخططه، فبئس ماعملوا. إن الهدف الذي يسعى اليه النظام هذه الأيام كسر طوق المقاطعة التي قتلت مجلس شورى التسعينات ويحاول أن يجعل من مجلس الملك نموذجا يثبت به الخطأ وسياسة الأمر الواقع. أن المطلوب إفشال خطة الملك ورئيس الوزراء ورفض سياسة التطبيع التي لن تعود على الشعب بخير، بل تمكّن الشر وأهله وتضعف الخير ومريديه. لا للتراجع عن المطالب الشعبية الواضحة ولا لسياسة التطبيع مع مجالس الملك وابن أخيه.

اليوم العالمي لضحايا التعذيب: الاصلاح الحقيقي يبدأ بمطاردة مرتكبي جرائم التعذيب اينما

فيما يحتفل العالم باليوم العالمي للتضامن مع ضحايا التعذيب، يعيش ضحايا هذه الجريمة الخطيرة في بلادنا حالة القلق والغضب واليأس من القصاص العادل الذي يفرضه حكم القانون. اليوم السادس والعشرون من يونيو هو اليوم الذي خصص للتضامن العالمي مع ضحايا جريمة التعذيب، وما أكثرها في عالم تحكمه قوى الشر والاستبداد والظلم.

يعيش اهلنا حالة من الاحباط وخيبة الامل بعد ان فشلت العائلة الخليفية الحاكمة في الحكم وفق دستور البلاد الشرعي الذي يحرم التعذيب ويعاقب مرتكبيه بلا هوادة. وقد تعمق هذا الشعور بعد ان اصدر الشيخ حمد العام الماضي قانون حماية المعذبين (رقم ٥٦ للعام ٢٠٠٢) الذي أثار حفيظة المواطنين ودفع المنظمات الحقوقية الدولية لشجبه واصدار بيانات تندد بحكومة آل خليفة التي اثبتت للعالم رفضها اقامة حكم القانون وأصرت على تحدي القوانين والمواثيق الدولية. وازداد غضب المواطنين بعد ان تمت ترقية رئيس لجنة التعذيب، عبد العزيز عطية الله آل خليفة، الى رتبة وزير في حكومة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، الذي حكم البلاد اكثر من ثلاثين عاما مستعملا ابشع وسائل القمع والاستبداد والارهاب السلطوي. وفيما يحتفي المواطنون هذه الايام بالذكرى السادسة لاستشهاد الشاب عبد الزهراء محمد، يسترجع مواطنو السنابس الجريمة التي ارتكبتها قوات هندرسون وخليفة بن سلمان في اربعينية الشهيد عندما استباحت المنطقة ودمرت اكثر من مائة من سيارات المواطنين. وكان الشيخ خليفة، الذي عين في "العهد الاصلاحي" رئيسا للوزراء مجددا، يهدف لارهاب المواطنين الذين انتفضوا ضد استبداده وارها به، ولكنه فشل في ذلك الهدف.

ان اصدار قانون حماية المعذبين المشؤوم يعكس اصرار النظام على تحدي الارادة الشعبية ومطالب المواطنين وتطبيق حكم القانون المحلي والمواثيق الدولية، ويكافيء مرتكبي جرائم التعذيب الذين مزقوا اجساد ابناء البحرين بلا رحمة. ومهما قيل عن مشروع الشيخ حمد فان اصدار هذا القانون السيء الصيت قد اعاد الى الاذهان القوانين التعسفية التي عمت البلاد خلال الحقبة السوداء التي تزعمها الشيخ خليفة. ومع اصرار المواطنين على استعادة حقوق ضحايا التعذيب، أصر النظام على رفض الارادة الشعبية برفض العريضة التي وقعها ٣٣ الفا من المواطنين والتي تطالب بالغاء القانون المشؤوم وتعويض ضحاياه واعادة تأهيلهم. ان هذه المطالب العادلة تقرها المنظمات الدولية مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووج اللتين اصدرتا العام الماضي بيانات تندد فيها بالقانون المشؤوم وتطالب بالغائه فورا. ولكن "المشروع الاصلاحي" يعتمد على مرتكبي جرائم التعذيب مثل عبد العزيز عطية الله آل خليفة وعبد الرحمن بن صقر آل خليفة، وايان هندرسون ودونالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة وعدنان الظاعن ومحمود العكوري ولا يريد التفريط بهم بعد ان اكتسبوا الخبرات المطلوبة لارهاب ابناء البحرين وتعذيبهم وتمزيق اجسادهم. وبهذا رفضت العائلة الخليفية التصالح مع شعب البحرين، لانها تمد احدى يديها اليهم تارة، وفي الوقت نفسه تمد الاخرى لاعداد مستلزمات استقرار العائلة الحاكمة التي تقتضي، في المفهوم الخليفي، مكافأة اسوأ عناصر النظام بالعفو تارة والترقية تارة اخرى. وفي المقابل فقد رفض شعب البحرين التطبيع مع رموز العائلة الخليفية الذين رفضوا التوقف عن سياسات القمع والاستبداد، وبدلا من التخلي عن تلك السياسة، واصلوا تهديداتهم باعادة الاوضاع الى نقطة الصفر في مكافحة التعذيب. وخرج سلمان سيادي، احد ابواق الشيخ خليفة، ليهدد ضحايا التعذيب باعادتهم الى السجون اذا أصروا على المطالبة بمحاكمة المعذبين. بهذه المناسبة العالمية، نؤكد على عدد من الحقائق: اولها ان شعب البحرين لن يطبع علاقاته مع النظام الخليفي التوارثي الذي اعتمد مبدأ الاستبداد المقنن، ما لم تتحقق مطالبه العادلة التي ناضل من اجلها الآباء والاجداد واستشهد الاحرار وفي مقدمتهم الشهيد الشيخ علي التنشاش وعبد الزهراء محمد. وثانيها ان الشعب سوف يستمر في مطالبته بالغاء قانون حماية المعذبين بدون قيد او شرط، وتقديم المتهمين بارتكاب جرائم التعذيب او اصدار الاوامر لهم بممارسة تلك الجرائم، لمحاكمات عادلة، وثالثها: ان المطالبة سوف تستمر باعادة تأهيل ضحايا التعذيب واعادة تأهيلهم ليستطيعوا بناء حياتهم بكرامة وحرية وانعتاق من حالة الخوف التي تنجم عن استمرار مرتكبي جرائم التعذيب في مواقعهم الرسمية، ورابعها اجبار النظام على التخلي عن عقلية الاستئصال وتغيير التركيبة السكانية ووقف جريمة الابادة الثقافية بحق شعب البحرين، والتعاطي الجدي مع اكبر عريضة شعبية في تاريخ البلاد والموقعة من قبل اكثر من ٣٣ الفا مطالبين بالغاء قانون حماية المعذبين، وخامسها ممارسة الضغوط السياسية في الداخل والخارج لاجبار العائلة الخليفية على الوفاء بالتزاماتها الدولية المترتبة على توقيع اتفاقية منع التعذيب، وآخرها: اعادة تشكيل جهاز التعذيب الذي يديره في الوقت الحاضر رئيس لجنة التعذيب، عبد العزيز عطية الله آل خليفة، بشكل يؤدي الى وقف التعذيب وتجريمه واعادة صياغة عناصر بحرينية لادارته. هذه المطالب نطرحها بكل قوة، متوكلين على الله، ومعتمدين على دعمه وثبات موقف الشعب الرافض للتطبيع مع العائلة الخليفية الحاكمة ما دامت ترفض الالتزام بالدستور الشرعي الذي وضع باتفاق بين الحكومة والشعب قبل ثلاثين عاما. نعبر عن موقفنا المبدئي هذا، ونحن واثقون ان الله هو الذي يدافع عن ضحايا التعذيب وهو ناصرهم.

لماذا يطالب البحرينيون "باستقالة الوزير الاول خليفه بن سلمان"؟

قامت في الفترة الاخيرة تحركات جماهيرية تطالب رئيس مجلس الوزراء خليفة بن سلمان ال خليفة، بالتنحي عن منصبه الذي استطاع أن يمسك به منذ مرحلة استقلال البلاد عن الانتداب البريطاني في العام ١٩٧١ وحتى اللحظة الراهنة، حيث أصر "رجل الدولة القوي" على ربط مستقبل البحرين السياسي والاجتماعي والاقتصادي بمصير بقائه في السلطة على رغم كافة التطورات التى مرت بها البلاد منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

لقد لعب رئيس مجلس الوزراء خليفة بن سلمان بمفرده تقريبا في كل المراحل السابقة والحاضرة ايضا دور " المهيمن القادر" على جميع خيوط اللعبة السياسية ووضع قرارات المجتمع بمعزل عن الآخرين بمن فيهم من تربع على هرم السلطة أمير البحرين السابق عيسى بن سلمان ال خليفة الذي أصبح في ظل سيطرة خليفة بن سلمان على كل مفاصل الدولة والمجتمع مجرد صورة في واجهة الحكم، ومن بعده خليفته ملك البحرين حمد بن عيسى الذي اعطى لنفسه "قدسية خاصة" من خلال الدستور الجديد الذي صنعه بنفسه من دون استشارة أحد، حيث جمع في يده كافة السلطات، ولكنه رغم ذلك لا يستطيع أن يتجاوز ما يريد ويرغب عمه رئيس مجلس الوزراء. فسواء أكانت هذه الأنباء صحيحة أم هي مجرد شائعات، فإن الجهود المبذولة تستمر في حشد القوى الشعبية واطلاق مبادراتها في مواجهة رموز الحقبة السيئة التى أحتكرت السلطة وجمعت الهدف الرئيسي لها " الاستحواذ على ثروات البلاد وممارسة سياسات الاعتقال والتعذيب وقتل الابرياء وتشريد العائلات ونفيهم تعسفا من اجل استمرار بقائها في السلطة ومن بينهم رئيس الوزراء خليفة بن سلمان. ولان مشروع الاصلاح الذي أطلق عنانه الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة عند تسلمه مقاليد السلطة بعد رحيل والده الامير عيسى بن سلمان في العام ١٩٩٩، لايزال مجرد مشروع يقصد منه تلميع صورة البحرين في مجالات السياسة والديمقراطية وحقوق الانسان، وليس إحلال الديمقراطية الحقيقية الذي كان يحلم بها شعب البحرين منذ عقود، وقدم في سبيلها الكثير من التضحيات الجسام، ولانه لا وجود لمؤسسات مجتمع مدني تستطيع مسائلة ومحاسبة الحكم والحكومة على أفعالهم أمام المجتمع ، وليس هناك مجلس نيابي يملك كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية مهما قيل على إنه مجلس منتخب من الشعب ويمثل الشعب، ولاحرية اجتماعية ، ولا جمعيات سياسية متحررة من قانون الجمعيات الخاضع لرقابة وزراء العمل والشؤون الاجتماعية فقد تمركزت السلطة وتعززت بشكل مباشر في يد رئيس الوزراء خليفة بن سلمان الذي بات يتصرف وحده وبمعرفة من الملك، باختيار النظم والاجراءات والتشريعات الخاصة التى تناسب مقاساته في الحكم، اضافة الى اختيار الوزراء وتعيين أعضاء مجلس الشورى ووكلاء الوزارات ومدراء الدوائر الرسمية، ثم عرضها على الملك الذي لم يتردد عن رفض اي طلب من " عمه الموقر" فكيف يرفض الملك قرارات عمه وهو الذي ظل يردد ولمدة طويلة من الزمن كلمة " ان عمي لا يقبل" بأن أقوم باي تغيير جذري في شكل النظام السياسي في البحرين.

وباستثناء السنتين اللتين شهدتا فيها البلاد ولادة أول تجربة ديمقراطية على مستوى الانتخابات المباشرة للمجلس " التاسيسي" و " البرلمان والتى إجهضت بعد سنتين فقط على هذه الولادة، بسبب إنقلاب الامير الراحل عيسى بن سلمان على دستور البحرين التعاقدي لعام ١٩٧٣ وحل البرلمان في العام ١٩٧٥، حيث ترك ذلك فراغا سياسيا إستمر على مدى ربع قرن من الزمن، وتسبب في الكثير من الأزمات والمشاكل وبسنوات قمع معتمة شملت جميع من كان يطالب بعودة الدستور والبرلمان وإدخال الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الانسان، فان جميع المراحل التى كان "بطلها" رئيس مجلس الوزارء خليفة بن سلمان، تميزت بتقوية سلطة الوزير الاول وتشديد المراقبة الامنية واستخدام القوة والقمع وخنق الحريات واستغلال ثروات البلاد لمصلحة الاسرة الحاكمة وتحويل البحرين الى " مملكة خاصة" تقوم على المحسوبية والولاء السياسي وليس الكفائة والمؤهلات.

ولا يجد رئيس الحكومة حجة يدافع بها عن نفسه في مواجهة الانتقادات والاحتجاجات الشعبية لسياساته الخاطئة، سوى القول انه صاحب الفضل بتشييد الدولة الحديثة وان ليس احداً سواه يستطيع قيادة البلاد الى شاطئ الامن والامان، لكن هذه الحجة التى لا تلقى استساغة حتى هؤلاء الذين هللو لمشروعاته السياسية، يفترض أن تزول بعد أن قرر الشعب مصيره من خلال ميثاق العمل الوطني، بأن تنتقل البلاد من حكم الفرد الى نظام الحكم البرلمان الدستوري، لكن ذلك لم يحصل لان دستور المنحة الجديد الذي الغى الدستور التعاقدي لعام ١٩٧٣ قد سمح باطلاق سلطة الملك ورئيس وزرائه من خلال حملة من القوانين الغامضة والمصاغة بشكل محكم ولم يسمح للارادة العامة أو مجلس النواب والشورى أو الجمعيات السياسية او الجماعات المدنية من المشاركة الفعلية في صناعة القرار السياسي. ويتفق الجميع بمن فيهم من تفاءل أو هلل لمشروع الاصلاح، الذي يفترض إنه جاء ليعالج ظواهر سلبية ترسخت طوال عقود، قد أخفق في إصلاح العديد من القضايا الاساسية الجوهرية ومنها بشكل واضح المسالة الدستورية والتعددية السياسية والصلاحيات البرلمانية وملفات التجنيس وتعويضات المواطنين الذين تعرضوا للانتهاكات خلال مرحلة قانون أمن الدولة وملف البطالة وتطوير التنمية وغيرها من المسائل الجدية. ولذلك لم يكن من المفاجأة لأحد أن تكون المساعي الشعبية لمطالبة رئيس مجلس الوزراء خليفة بن سلمان ال خليفة، الذي إرتبط اسمه بكل هذه المراحل السيئة في تاريخ البحرين السابقة منها واللاحقة، جدية وحقيقية على رغم ان المصادر الرسمية لم تتحدث عنها، بل وتحاول التعتيم عليها بشكل دقيق.

وقال بيان صحفي لحركة احرار البحرين (صدر قبل مدة قريبة) أن البحرين بدآت تشهد بوادر تململ شعبي وبعض التحركات من هنا وهناك تدعو رئيس مجلس الوزراء بالتنحي عن منصبه، لانه كان السبب في كل المآسي التى مرت بها البلاد ولا يزال يتعرض لها المستقبل". وأضاف بيان الحركة: " إن قدر البحرين ليس مرتبطا بنظام الحكم الخليفي الى الابد وهو، ما يمثل بطبيعة الحال خليفة بن سلمان وعائلته" فذلك مغاير لسنن التاريخ وقوانين الله في الامم والمجتمعات، فما كان يبدو من ارتباط قدر العراق بصدام حسين وعصابته، اصبح اليوم وهما، بعد أن اجرى الله سننه وسلط على ذلك الطاغية من هو أقوى منه، وقبله سقط نظام الشاه وعائلته بعد ان ساد الاعتقاد بأن قدر ايران مرتبط بنظام الحكم الشاهنشاهي، وثمة أمثلة عديدة من هذا النوع مثل نظام تشاوشيسكو في رومانيا، ونظام بيونشيه في التشيلي ونظام سياد بري في الصومال وفي غيرها من الانظمة الشمولية الاستبدادية التى يرتبط مستقبل البلدان التي تحكمها بها عفويا".

محكمة دستورية بقضاة الحقبة السوداء

عينت العائلة الخليفية أعضاء المحكمة الدستورية و ضمت القائمة أسماء رأفت مصطفى برغش، سامي الزخم، منير السيد منصور، .... و غيرهم. ومصطفى برغش مصري الجنسية، كان قاضيا في محكمة أمن الدولة، وبمعنى آخر هو شريك للنظام في جرائمه. فهل من المناسب أن يوضع في محكمة دستورية؟ هل هو نفس المنهاج الذي تتبعه الإدارة الفاسدة في البحرين من نقل الفاسدين إلى مواضع إدارية مقدمة تقديرا لهم على ظلمهم للشعب؟ هل هؤلاء تم تجنيسهم ثم وضعوا في المحكمة هذه التي لا تساوي شيئا يذكر في ظل نظام إداري متخلف؟ هل من الممكن أن يكون عضو محكمة أمن الدولة عنصر ضمانة أساسية وضعها الدستور لحماية نصوصه وأحكامه وعدم الخروج عليها؟ و هل سيكون منصفا حين قيامه بفحص مدى مطابقة القوانين واللوائح التي تصدر عن السلطتين التشريعية والتنفيذية للدستور، و إبطال مفعولها إذا ثبتت مخالفتها لنصوصها كما جاء في أمر الحاكم ٢١ لسنة ٢٠٠٣ ؟

إذا تشبع الإنسان بالظلم و تأقلم معه و نمى لحمه بالحرام و لم تؤثر فيه أنات المسجونين في المحاكم و لا صوت أمهاتهم خارجها فهل سيكون بدرجة من الأمانة في تمييز نصوص قابلة للتأويل بطرق شتى؟؟ متى ستكون المناصب بالكفاءة و القدرة المهنية و متى سيتخلى الحكم عن محاولات القهر، ومتى سيعتمد المواطن و يوثق به و البلد تعج بالقضاة الوطنيين دون أن تعترف بهم حكومة الوطن، إننا لسنا بحاجة إلى قضاة من سلالة بيوت قضائية عربية عريقة كما ادعى نائب في بعض ممن اختيروا و لكننا بحاجة إلى قضاة إنسانيين و مؤمنين بالآخرة و صادقين و مخلصين و مستقلين. و من المهازل أن هذه المحكمة\ "الدستورية" هذه هي للحكم في اعتراضات المجلس " غير الدستوري" وليس الأفراد أو الجمعيات ، و يعينها الحاكم نفسه ، كأن الحكم يبني هرما من فساد لتكون النتيجة دمارا و خرابا.

تجنيس الاجانب واقصاء المواطنين

مُنع المواطن خليل إبراهيم الحنون من دخول البلاد منذ محاولته الرجوع إليها يوم الشهر الماضي الماضي قادماً من محل إقامته بالمنطقة الشرقية في السعودية، وحسب مصادرنا المؤكدة فإن وزارة الداخلية ردت على أهله بأنها لا تستطيع أن تفعل لهم شيئاً في ظل غياب وزير الداخلية نفسه!! يذكر أن الحنون كان قد أبعد قسراً عن البلاد بسبب أحداث الانتفاضة المباركة في التسعينات، وعاد إليها بضع مرات بعد ما قيل عن إلغاء قانون أمن الدولة سيء الصيت، وقد كان يمنع من الرجوع إلى البلاد بحجة أن والده سعودي الجنسية مما اضطره للإقامة في المنطقة الشرقية منذ ذلك الحين، وقد ختم على جواز والده المشتمل عليه أيضاً لعدم دخوله، وبعد أن استطاع استصدار جواز سعودي جديد له شخصياً استطاع دخول البلاد أكثر من مرة، إلا أنهم عادوا ليختموا "ختم المنع" على جوازه مجدداً.

هذا وكانت آخر زيارة للحنون إلى القرية، تلك التي ازدانت بفرحة القرية لخطوبته في عرس جماعي ليلة الجمعة ٢٠٠٣/٥/١٦يأتي ذلك بعد أسبوع واحد تقريباً من منع الشيخ جاسم الخياط الذي كان متهماً في مهزلة مسرحية "حزب الله-البحرين" من دخول دولة الكويت لأسباب أمنية تخص البحرين!!

نحو صياغة جديدة لمشروع نضال وطني

بعض تطورات الشهر الماضي يهدف لفرض واقع جديد بشكل تدريجي، يتمثل بوضع المزيد من القوانين القمعية موضع التنفيذ، بعد ان استنفذ النظام ما في جعبته من "اصلاحات". الامر الذي يشجع العائلة الخليفية على البدء بتنفيذ سياسة العصا الغليظة شعورها بنجاح مشروع التجنيس السياسي وقربه من الانتهاء، ووصول حالة التخدير الى اقصى غاياتها. ويمكن استيعاب ابعاد المشروع الخليفي الجديد بالنظر الى ما حققه من سيطرة على الوضع، ليس بتقديم تنازلات حقيقية للشعب، بل بانتهاج اساليب جديدة تستهدف القضاء على روح التضحية والخشية من المواجهة السياسية. وحيث ان النظام يدرك خطورة الوضع اذا ما انطلق مشروع سياسي معارض لا يقتصر على اصدار بيانات الشجب والاستنكار، بل يمارس العمل السياسي والاعلامي والنفسي بشتى اساليبه الفاعلة التي تحاصر الحكم وتكشف هويته للعالم. فمنذ فرض مشروع ميثاق الملك، سادت ثقافة جديدة التزم بعض الرموز السياسية بموجبها بعدد من الامور من بينها: تحاشي ما يزعج الملك وحاشيته والعائلة الحاكمة عموما، منع قيام معارضة صارخة تحرج السلطة وتمنع تطبيع العلاقة مع النظام، تحاشي القطيعة مع الشيخ حمد الذي يعتبره البعض رائد الاصلاح السياسي، اعادة تغيير لغة الخطاب السياسي ليصبح اكثر انسجاما مع رغبات الحكم، والتخلي عن مصطلحات المعارضة في السابق التي كانت تعكس حالة التوتر السياسي والحقوقي والامني في البلاد، وتكريس الشعور بضرورة السعي للاصلاح من الداخل. وتفاوتت قناعت المواطنين بمدى جدوى هذه السياسات خصوصا بعد اقدام الشيخ حمد على الغاء دستور البلاد الشرعي وفرض دستوره الخاص الذي وضعه ليناسب وضعه الشخصي متجاهلا المطالب الشعبية العادلة التي كانت عنوان الانتفاضة.

منذ ان حل الشيخ حمد دستور البلاد الشرعي وفرض دستوره الخاص، كانت التساؤلات تدور حول مدى قدرته على الاستمرار في تجاوز الارادة الشعبية، غير انه سرعان ما اتضحت وسائله للاستمرار في ذلك التجاوز، معتمدا على التخدير بالاساليب التي اصبحت الآن مألوفة، وهو الآن يراهن على عدد من الامور لاستمرار مشروعه: اولها: ان الزمن لصالحه، فكلما استمر الصمت تراجعت الرغبة خصوصا لدى العناصر القيادية التاريخية في المغامرة التي ينطوي عليها تحريك الوضع، وثانيا ان الكثير من الناشطين السياسيين اصبحوا مشغولين بالعمل في الاطر الجديدة التي سمح النظام بالعمل من خلالها مثل الجمعيات والمؤسسات المهنية والمساجد، ويصعب على الكثيرين منهم المغامرة بما لديهم من "مكتسبات"، وهذا شعور يصعب ازالته، وثالثها: ان سياستها التفريقية تساهم بشكل مباشر في اضعاف الاتفاق على تقوية عزم المعارضة واتخاذ مواقف نضالية شديدة. ويمكن ملاحظة تأثير تلك السياسة على خطاب المعارضة بشكل واضح، فما تزال تلك الفصائل ملتزمة بلغة النظام عموما، فهي تتحدث عن" ضرورة دعم المشروع الاصلاحي الذي يقوده الملك"، و تستعمل لغة وديعة جدا للتعبير عن امتعاضها من بعض الممارسات اوالسياسات او القوانين، وتتحاشى لغة المعارضات في العالم التي تخاطب حكوماتها بلغة حازمة وتهدد بالمظاهرات والاعتصامات والاضرابات، وتتصل بالمنظمات العالمية، وترد على خطابات الملوك والرؤساء بلغة سياسية حازمة. فقد ارتبط في اللاشعور العام ان تصعيد لهجة الخطاب السياسي يعني العودة الى حالة العنف، وهي مقولة لا تدعمها وقائع التاريخ. فالعنف لم يحدث الا في السنوات الخمس الاخيرة من ربع القرن الذي أعقب تعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني في العام ١٩٧٥. اما قبل ذلك فكان الوضع السياسي متأزما، وكانت القطيعة بين الشعب والعائلة الخليفية هي السمة العامة للوضع السياسي، ولم يحدث عنف يذكر الا من قبل جهاز التعذيب الذي كان يدار من قبل الشيخ خليفة وايان هندرسون.

ونتيجة لهذا الوضع، ادركت العائلة الخليفية ان بامكانها البدء بتنفيذ القوانين القمعية التي اصدرتها في العامين الماضيين، ابتداء بتفعيل دستور الملك مرورا بحماية المعذبين وقانون الصحافة وقانون امن الدولة الجديد. وتعتقد العائلة الحاكمة انها انتهت من ملف التجنيس السياسي، وتمكنت من تغيير التركيبة السكانية للبلاد، وبالتالي فليس هناك ما تخشى عليه من المواطنين.

كما تمكنت من غرس بذور الشقاق بين فصائل المعارضة بطرح قوانين مثيرة للجدل للاحوال الشخصية، ونجحت في استثارة العواطف على اسس ايديولوجية ودينية. ولذلك فعندما سقط نظام صدام حسين كان الوضع في البحرين مهيأ لتفادي اي انعكاس سلبي على النظام نتيجة لذلك الزلزال الرهيب. بينما كان الوضع مختلفا تماما عندما سقط نظام الشاه في ايران قبل ربع قرن. يومها كان الوضع في البحرين مهيأ للتحرك السياسي، فحدث ذلك وعاشت العائلة الخليفية واحدة من أشد الحقب التاريخية سوادا، حيث انكشفت حقائقها امام العالم واستطاع شعب البحرين ايصال صوته بجدارة الى كل مكان.

والسؤال هنا: هل حسمت المعركة لصالح آل خليفة في البحرين؟ ان من المؤكد ان الشيخ حمد يحظى بدعم امريكي وبريطاني خصوصا انه استطاع تسويق مشروعه التخريبي بلغة تناسب عقلية الغرب، فيما ساهم الصمت العام من قبل المعارضة (وهو صمت حقيقي بغض النظر عن الاصوات التي ترتفع بخجل ازاء القضايا المهمة) في تأكيد مقولة الاصلاح في البلاد. فما دامت المعارضة نفسها تعترف بهذا الاصلاح، فلماذا يتدخل حلفاء آل خليفة للضغط عليهم؟ ان الصمت المطبق عمليا على الساحة البحرينية هو احد اهداف الآلة الاعلامية التي تبث دعاياتها وسمومها للناس وللعالم. ولا يقلل من سلبية هذا الصمت بعض الضجيج الذي يثار بين الحين والآخر ضد هذا الوزير او ذاك، فهذه الاثارات، هي الاخرى، تصب لصالح النظام، اذ يظهر للعالم وجود قدر من الديمقراطية والمحاسبة الشعبية، وهي الامور التي يريد النظام بثها على اوسع نطاق. فما دام هناك التزام باللغة التي فرضها النظام والاسلوب الذي يسمح به في التعاطي مع القضايا السياسية، فان النظام هو المستفيد اولا واخيرا من الوضع.

وما لا تريده العائلة الحاكمة ان يحدث اضطراب سياسي حقيقي، كخروج مسيرة حاشدة ترفع شعارات تطالب باستقالة رئيس الوزراء ومحاكمة المعذبين واسقاط دستور الملك، وتهتف ضد اساليب التضليل والتزييف وتتنصل من ميثاق الملك وتندد بسياسات التخدير، وتطالب العالم بالتدخل لوقف جريمة الابادة الثقافية. هذه العناوين، اذا ما رفعت كشعارات سياسية، سواء بالكتابة على الحيطان، او في المنشورات، او في المسيرات التي تخرج بشكل منتظم، سوف تشكل ثقافة جديدة وتكشف زيف المشروع السياسي الذي فرضه الشيخ حمد على الشعب. وبدون ذلك لن يكون هناك سوى فقاعات كلامية تفيد النظام اكثر مما تضره. وتعكس تأكيدات وزير الاعلام بانه ماض في تنفيذ قانون الصحافة على وسائل الاعلام المحلية ثقة العائلة الحاكمة بان التخدير حقق اهدافه، وان الوضع مهيأ لتنفيذ القوانين التعسفية التي تبدأ بسحب الهامش الضيق من حرية التعبير. عنوان المعركة يجب ان يتضح في اذهان الجميع، بان شعب البحرين يبحث عن حرية حقيقية وليست تلفيقية مشوشة، تلك الحرية تبدأ باعادة العمل بدستور البلاد الشرعي، واسقاط كافة الاجراءات التي تمت بناء على ميثاق الملك الذي تنصل هو شخصيا منه بعد ان اخلف الوعود التي التزم به كشرط لاقرار الميثاق. هذه المعركة مستمرة، وفي الوقت الذي تشعر فيه العائلة الخليفية الحاكمة بانها ربما نجحت في تمرير مشروع الابادة الثقافية عن طريق التجنيس السياسي، فان المواطنين اصبحوا، من جانبهم، اكثر وعيا لتلك الخطط، واشد اصرارا على العودة للنضال السلمي الشامل لوقف جرائم العائلة الحاكمة بحق شعب البحرين. وما يحتاجه الشعب معارضة فاعلة تركز على القضايا الجوهرية وترفض ال الانخراط في المشروع التخريبي للعائلة الحاكمة.

انقلاب القصر على الشارع

وعشنا اجمل الايام ... تظللنا ذرى الاسلام
ونبحث في مرابعنا ... فنشهد روعة الاسلام
فقيها ثائرا طورا ... والا صائما قوام
ومن يبني بهذي الار ... ض مجدا راسخ الاقدام
مدادٌ فكرهم غنت ... بما يشدو به الاقلام
الى ان جاء حاكمنا ... فأرجعنا الى الاوهام
وكبلنا بميثاق ... وساق الناس كالأنعام
وأوعدنا بأن نحيا ... حياة دونها الافلام
وعض على نواجده ... وأقسم أغلظ الأقسام
بأن يحمي لنا الدستور ... ويلغي جائر الاحكام
ويطوي الحقبة السودا ... ويكرمنا مدى الاكرام
وقال القول مبتسما ... وخط العهد بالأقلام
أقرّوا منهج الاصلاح ... تعيشوا أجمل الأيام
فصدّقنا ويا للعار ... كلام الفارس الضرغام
فأصبحنا بقاموس الـ ... ـعدى لسنا سوى أرقام
أفيقوا يا بني قومي ... من التخدير والاوهام
فما نوم بليل الظلـ ... ـم الا آفة الاجسام
أعيدوا سابق الامجاد ... بعزم الباتر الصمصام
ودكوا منهج التخريب ... تعيشوا أجمل الأيام
وقودوا ثورة التغيير ... ترفرف فوقها الاعلام
ولا تصغوا لأحلام ... ألا ما أكذب الأحلام

لماذا يطالب البحرينيون باقصاء رئيس الوزراء ؟ - بقية٢

وشدد البيان على مواجهة الشعب لهذا التحدي وقال :" ان سياسة إحتكار السلطة وصنع القرار من طرف شخص واحد او عائلة واحدة أو فئة معينة، لم تعد تنفع في وقت أصبح المطلوب التعاطي بواقعية مع التغييرات العالمية التى توسعت فيها تدابير الحريات العامة وأختيار الانظمة السياسية بالوسائل الديمقراطية".

هاني الريس